

قول القطب فالشرطية انما تكون كلية اذا كان التالي لازما للمقدم

المتصلة للزومية او عتاداله اي في المنفصلة العنادية **تفسير** لقول المصركية الشرطية ان يكون التالي لازما له او معادله بالاصلاح والاهمال والتفسير لا يتصلح اما اصلاح الفساد فتقدير المضاف وذلك ان ورود النقص هكذا كون التالي لازما للمقدم صفة التالي والكلية صفة الشرطية ولا شيء من التالي بشرطية فلا شيء من صفة التالي بصفة الشرطية فلا شيء من كون التالي بكلية وما لا يكون كلية لا يحل على الكلية فكون التالي لازما لا يحل على الكلية ولما يحل فلا يصح هذا المحل من جهة النحو ومن جهة المعنى اما من جهة المعنى فظ واما من جهة النحو فعدم صحة حمل المصدر والمأول به ومنع لان ما لا يكون كلية لا يحل على الكلية كيف يجوز بتقدير المضاف فيصح معنى ولفظا وهو شائع واما استخراج هذا التأويل من عبارة القطب فلان كلمة انما مركبة من النفي والاول والنفي لعموم الاوقات فيقدر ما بعد الاوقات ويبدل عليه لفضله اذ الوقتية فالعنع ان الشرطية لا تكون كلية ووقتها الاوقات الاوقات كون التالي لازما للمقدم ونقص هذا التأويل بانه لا يدل على كون قوله كون التالي لازما للمقدم على الكلية الشرطية وهو المقصود بل يدل على كون الكلية حاصلة في هذا الوقت وهو غير مقصود بل التوجيه الصحيح تصوير الوظيفة هكذا كون الزوم وصف الزوم والكلية وصف الشرطية ولا شيء من الزوم بشرطية فلا شيء من وصف الزوم بوصف لشرطية فلا شيء من كون الزوم بكلية فلا يصح حمل عليها ومنع عدم الصحة بان في المحل مسامحة من قبيل حمل العلة على المعلول والسبب على السبب للدلالة السبب على السبب والعلة على المعلول والوزوم على المزوم لانه كلما تحقق السبب والعلة والوزوم تحقق السبب والمعلول والمزوم ونقص بانه مصنوع لا يقبل ومنع بان له نظيرا في تعريف الدلالة بفهم المعنى في اللفظ سواء كان بين التعريف والمعرف محمل او لا فعلى الاول نقض بعدم صحة المحل وعلى الثاني نقض بعدم صحة التعريف وذلك للدلالة صفة الدال وفهم صفة الفاهم ولا شيء من الدال بقاء فهو شيء من صفة الدال بصفة الفاهم فهو شيء من الدلالة بفهم وبالعكس اي لا شيء من الفاهم بدلالة فالما لا يصح المحل واما لا يصح التعريف ومنع بان التعريف تعريف السبب بالسبب وحمل السبب على السبب لا للدلالة صفة حاصلة بسبب الفهم كان الكلية صفة الشرطية حاصلة بحصول الزوم فحاصل التعريف للفظ انما يكون دالوا ففهم المعنى منه فيكون تقديره ما يكون للفظ دالا الا اذا فهم المعنى منه واما اخذ هذا التأويل من عبارة القطب في قوله انما لان كلمة انما مركبة من النفي والاثبات والنفي داخل على المعلول والاثبات داخل على العلة فيكون اذا التعليل فقط فيكون كون الزوم دليلا على الكلية ويقربنا ان هذه القضية شرطية لزومية والمقدم علة للتا والتا معلول فتقديره اذا كان التالي لازما للمقدم يكون الشرطية كلية ويعارضه كون الاستفاد من اعمال الاوقات فيقدر الوقت ما جعل فيكون ذلك الوقت فيجوز ان يكون مراد القطب هذا ولا دليل على كون ذلك للعلية ومنع بان في كلام القطب دالة على كون ذلك للعلية وهي قوله بحسب كمال الحكم ونقص بان بحسب لفظ مشترك لثلاثة معان والمشارك لا يدل بضرورة معينة ولا هي ههنا فلو لم ير ذلك سببا ومنع بان ما يقابله قوله لاجل زومها وتاليه يدل على كون الحكم بحسب علة والسبب

فرقات من التي يوم الاربعاء الساعة عشر
من الحرم اعلم وسمعت من تقريرها والكلام في الزوم